نفسه).

وقد علق عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد)، على بيان الحكومة الاردنية بالقول: «ان بيان المجلس الثوري لحركة ' فتح' لم يكن السبب الحقيقي للقرار الاردني، ولكنه ذريعة لتنفيذ قرارات تم اتخاذها من قبل » (**الاهرام** ، ١٠/٧/١٩٨٦). واضاف الوزير: « كان هناك اصرار من [قبل] الجانب الاردني على قرار وموقف تجاه م.ت.ف. يرتكز على الحد من العلاقة مع المنظمة، ومحاولة التأثير على ارتباط الاهل في الارض المحتلة بالمنظمة، ووضع خطة للانفراد بالعلاقة معهم... ومن هنا كانت جملة الاجراءات الاردنية، [وذلك] في محاولة للحد من علاقتنا بالاراضي المحتلة »(**السفير**، ١١/٧/١٩٨٦).

لم تفاجأ القيادة الفلسطينية بقرار الحكومة الاردنية، وهو ما اكده عضو اللجنة المركزية لـ « فتح »، صلاح خلف (ابو اياد)؛ فقد اصدر القرار « بعد سلسلة اجراءات كنا نتوقعها من هذه الحكومة التي تحسب انها بمثل هذه الاجراءات يمكن ان تجعل هذه القيادة تخضع لمخططاتها التي تستهدف ضرب م.ت.ف. وخلق قيادة بديلة وتصفية القضية الفلسطينية » (**وفا**، ٨/٧/١٩٨٦).

اما في المناطق المحتلة، فقد وصفت شخصيات فلسطينية بيان الحكومة الاردنية «بالقرار الذي يتماشى وسياسة عمان الثابتة ضد م.ت.ف. والشعب الفلسطيني خدمة للمصالح الاميركية والصهيونية » (**المصدر نفسه**). وقال رئيس تحرير جريدة «الفجر» المقدسية، حنا سنيوره، ان «الرد الفعلي على مثل هذه الخطوات هو المزيد من الالتفاف حول ممثل الشعب الفلسطيني م.ت.ف. وقيادته الشرعية... [و] انهاء أي نفوذ للاردن في الاراضي المحتلة كتعبير من الجماهير عن استيائهم لمثل هذا التحرك» (**المصدر نفسه**).

فاذا كان الاردن قد قرر في خطاب الملك (١٩/٢/١٩٨٦) وقف التعامل السياسي مع قيادة م.ت.ف.، واذا كانت الحكومة الاردنية قررت في قرارها (٧/٧/١٩٨٦) اغلاق مكاتب م.ت.ف. في الاردن وابعاد ممثلها في اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة، فمع أي م.ت.ف. تريد التعامل، واستمرار تقديم الدعم الذي اكد عليه بيان الحكومة الاردنية ؟

اجاب ياسر عرفات، على سؤال «هل هناك قطيعة الآن مع الاردن ؟» قائلاً: «لقد قرر الملك حسين ذلك» (**التضامن** ، ١٤/٦/١٩٨٦، ص ١٦).

وربط بيان المجلس الثوري (١٩/٦/١٩٨٦) بين الاجراءات الاردنية والحرب على المخيمات الفلسطينية في بيروت، ورأى «ان أي خطوة من اي طرف كان تنطوي على تواطؤ ضد الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني... وأي خطوة باتجاه المساس بالانتماء الفلسطيني للوطن الفلسطيني... داخل الارض المحتلة وخارجها، لا بد وان يواجه بشكل حاسم» (**وفا** ، ١٩/٦/١٩٨٦).

ولقيت الخطوة الاردنية الاخيرة ترحيباً من قبل اسرائيل، حيث رأى فيها رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، «تشجيعاً لاقامة قيادة فلسطينية بديلة». واعتبرها وزير الدفاع، اسحق رابين، «خطوة في الاتجاه الصحيح». واعتبر رئيس الاركان، موشي ليفي، ان هذه الخطوة ستزيد من صعوبة القيام بنشاط عسكري ضد اسرائيل في المناطق المحتلة «حيث لم يعد الاشخاص الذين يعيشون في الاراضي المحتلة قادرين على التوجه الى الاردن وتلقي الاوامر والعون والتوجيه » (**السفير**، ١٤/٦/١٩٨٦).

جولة اخرى ضد المخيمات

يمكن القول ان الحرب التي اعلنتها حركة «امل» في بيروت على المخيمات الفلسطينية في لبنان في حزيران (يونيو) ١٩٨٥ لم تتوقف منذ ذلك الحين، وعلى الرغم من «اتفاق دمشق» الذي وقعته «امل» وجبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، اثر الجولة الاولى في العام الماضي، فان هذه الحرب استمرت على شكل اشتباكات متفرقة حيناً، يتم تطويقها من قبل لجنة تنسيق امن المخيمات، الى حرب مفتوحة، كما حدث في